يونيسف
لكل طفل

اليونيسف | **استنفار من أجل الأطفال** | آذار / مارس 2023

خطر شديد:

عشرة ملايين طفل في منطقة الساحل الأوسط بحاجة إلى مساعدات إنسانية وسط صراع متصاعد ومناخ قاس

© UNICEF/UN0794064/Hounkpatin

يقع أطفال **منطقة الساحل الأوسط** بشكل متزايد أسرى النزاعات المسلحة، وتتعرض حياتهم ومستقبلهم لخطر شديد جراء ازدياد حدة الاشتباكات العسكرية. ومع تزايد وحشية التكتيكات المتبعة، يُستهدف الأطفال بشكل مباشر من قبل جماعات مسلحة من غير الدول تنشط في مناطق شاسعة من مالي وبوركينا فاسو، كما يزداد حضورها في النيجر.

لا تعكس الخرائط موقف اليونيسف بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو تعيين أي حدود.

لا يزال صدى الطلقات النارية يتردد على مسامع مارسيل مصطفى* (١٦ عاماً) بعد أن فر هارباً من قريته في جنوب شرق بوركينا فاسو بصحبة والدته، بعد أن "شاهدت المسلحين يربطون والدي ويجرونه بعيداً".

لقد تكبد مارسيل ووالدته عناء السفر يومين كاملين حتى وصلا إلى ناديا‌غو، لكن المسلحين عادوا لمطاردتهما. وبينما توجهت والدته إلى شمال بنن بحثاً عن ابنتها وابنها الصغير اللذين فرا في وقت سابق، بقي مارسيل بالقرب من الحدود، حيث عمل في الشوارع ينادي على الزبائن لسائقي سيارات الأجرة ويحمل لهم أمتعتهم.

وبعد أشهر، قدمت منظمة غير حكومية إلى مارسيل مبلغاً من المال سمح له بالسفر ١٠٠ كيلومتر تقريباً والوصول إلى مركز للاجئين من بوركينا فاسو في تانغويتا في شمال دولة بنن. وهناك، بقميص أصفر وبنطال جينز ممزق هما كل ما يملك في هذا العالم، قاده العاملون الاجتماعيون في مركز الدعم الاجتماعي الحكومي — المدعوم من اليونيسف — للاجتماع مع أسرته أخيراً.

ومع أن مدرسة مارسيل في موطنه أغلقت أبوابها قبل ثلاث سنوات بسبب انعدام الأمن، إلا أنه كان مصمماً على متابعة تعليمه وتعويض ما فاته. وفي الوقت نفسه، كان مضطراً للعمل من جديد لإعالة أسرته. قام العاملون الاجتماعيون بتسجيله في المدرسة. يقول مارسيل إنه يشعر بالأمان الآن، لكنه لا يعرف متى يشعر أن الوضع آمن كفاية للعودة إلى دياره.

* اسم مستعار

كان عام ٢٠٢٢ عاماً عنيفاً، ولاسيما على أطفال منطقة الساحل الأوسط، لا بل ربما كان الأكثر دموية منذ اندلاع الصراع المسلح في شمال مالي منذ أكثر من عقد.

ففي بوركينا فاسو، قُتل خلال تسعة الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٢ ثلاثة أضعاف عدد الأطفال مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢١ حسب بيانات تحقق منها الأمم المتحدة. ولقي معظمهم حتفه إثر إصابتهم بأعيرة نارية أثناء مداهمة قراهم، أو نتيجة عبوات ناسفة أو متفجرات من مخلفات الحرب.

وفي مالي، تم التحقق من أكثر من **٤٨٠ حالة تجنيد واستخدام للأطفال من قبل الجماعات والقوات المسلحة** خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ فحسب — وهذه زيادة قدرها ثلاثة أضعاف عن الفترة نفسها من عام ٢٠٢١.

وفي النيجر، تم التحقق من أكثر من **٢٠٠ حالة انتهاك جسيم ضد الأطفال** في المناطق الحدودية المتاخمة **لبوركينا فاسو ومالي في الفترة بين شهري تموز / يوليو وأيلول / سبتمبر ٢٠٢٢**، يندرج معظمها في إطار **التجنيد القسري للأطفال** واستخدامهم **من قبل الجماعات المسلحة.**

الخريطة ١: الحوادث **الأمنية في وسط منطقة الساحل الأفريقي** ٢٠١٨

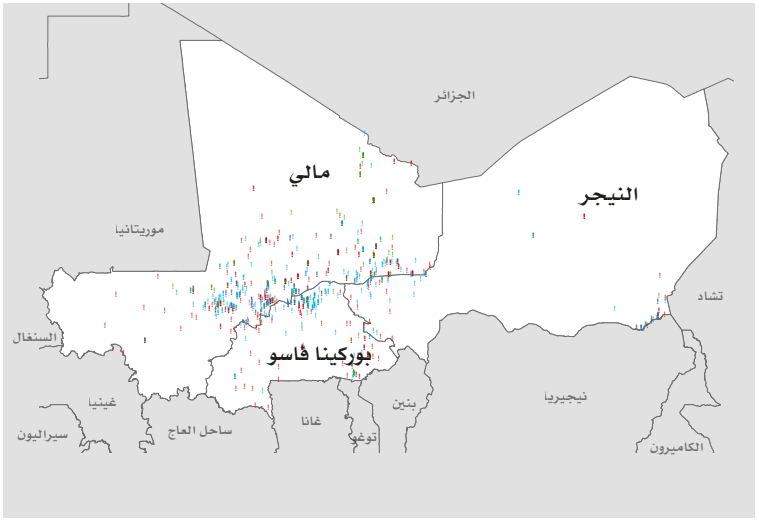

الخريطة ٢: الحوادث **الأمنية في وسط منطقة الساحل الأفريقي** ٢٠٢٢

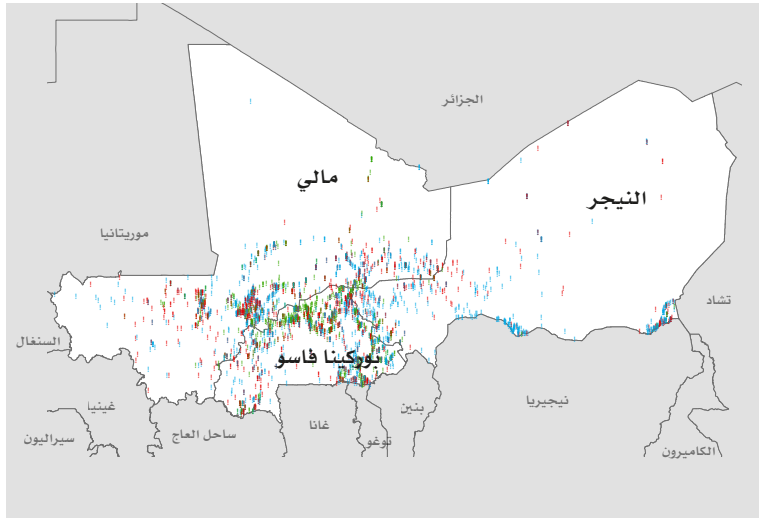

رموز الخريطة: معارك ● انفجارات / عنف عن بعد ● عنف ضد المدنيين

المصدر: *ACLED*

وأُجبر بعضهم على الانخراط في القتال، لكن قسماً كبيراً منهم عمل في مهام داعمة، كجمع المعلومات والطهي والحراسة وحمل الأمتعة. لقد اختطف مئات الأطفال في هذه الدول الثلاث، وكثير منهم فتيات.

كما أسفرت عمليات قوات الأمن الوطنية ضد الجماعات المسلحة عن حالات عدة لقتل وجرح واعتقال الأطفال، وكذلك إلحاق الضرر بمجموعة كبيرة من المدارس والمستشفيات أو تدميرها في الدول المذكورة. واحتُجز عشرات الأطفال أثناء العمليات العسكرية بدعوى ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، ومع أن مؤسسات حماية الطفل الحكومية تسلّمت معظمهم، إلا أن قسماً منهم احتُجز لفترات طويلة، ومن بينهم أطفال لا يحملون وثائق تبين أعمارهم.

وفي النصف الأول من عام ٢٠٢٢، **تم التحقق من حالات انتهاكات جسيمة ضد الأطفال في منطقة الساحل الأوسط قارب عددها الانتهاكات التي وقعت في مجمل عام ٢٠٢١** — الذي سجّل بدوره مستوى أعلى من الانتهاكات عن عام ٢٠٢٠ بنسبة ٨٥٪.

لا تعطي هذه الأرقام التي تحققت منها الأمم المتحدة بشق النفس سوى صورة جزئية عن الحجم الحقيقي للعنف ضد الأطفال، ولاسيما حالات العنف الجنسي التي قلّما يبلّغ عنها — بسبب الوصمة التي تلحق بالناجين وندرة الخدمات المتاحة لهم وضآلة فرص تقديم الجناة إلى العدالة.

الأطفال في الخطوط الأمامية للنزاعات المسلحة

في السنوات الأولى من الأزمة، ركزت الجماعات المسلحة هجماتها على البنية التحتية الأمنية وعناصر الأمن وتجنبت الأطفال والمدنيين غالباً، لكن تكتيكاتها الحالية تشير إلى أن قسماً من عملياتها يهدف إلى إلحاق أقصى قدر من الإصابات والخسائر في المجتمعات المحلية.

ففي مالي، أفاد شركاء حماية الطفل بوقوع حوادث مؤخراً استهدفت الأطفال بالتحديد لمنعهم بشكل قاطع من الانتقام من المهاجمين.

وتستغل أطراف النزاع الخصومات الإثنية التي تؤلب المجتمعات الصغيرة ضد بعضها. وأدى انتشار الفوضى إلى تشكيل جماعات دفاع محلية، ومنها جماعات تدعمها الحكومات، وكذلك ميليشيات أخرى تعتبر الأولاد شباناً بالغين قادرين على حمل السلاح. وتعتبر الجماعات المسلحة بأن هذه التشكيلات تحظى بدعم مجتمعاتها الصغيرة، ولذلك فهي لا تميز بين المقاتلين والمدنيين، بمن فيهم الأطفال.

يشارك بعض الأطفال في القتال بسبب مصرع أهاليهم، ويشارك آخرون بسبب الفقر المدقع. ويقول بعض الذين تمكنوا من الفرار من القوات والجماعات المسلحة، وأكملوا برامج إعادة إدماج تدعمها اليونيسف، إنهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم خشية نبذهم من قبل مجتمعاتهم المحلية، أو حتى قتلهم.

© UNICEF/UN0640961/Dejongh

منذ عام ٢٠٢١، دمرت الجماعات المسلحة من غير الدول الاحتياطيات الغذائية في منطقة تعد من أكثر المناطق جوعاً وسوء تغذية على هذا الكوكب.

وتبين مسوحات عن التغذية صدرت في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٢ إلى أن أكثر من **٢٠،٠٠٠ شخص في منطقة ليبتاكو-غورما** — وهي منطقة حدودية تقع بين الدول الثلاث وتعد بؤرة لانعدام الأمن — سيعانون من انعدام أمن غذائي على شفير مستوى «**كارثي**» بحلول موسم الجفاف المقبل في حزيران / يونيو ٢٠٢٣.

لقد أضيف إلى الصراع المسلح مشاكل عالمية أو سع، كالحرب في أو كرانيا والآثار الاجتماعية-الاقتصادية الحادة لجائحة كوفيد-١٩.

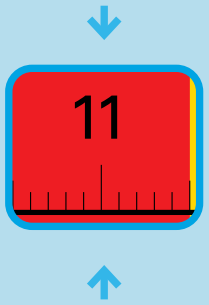

ففي **المنطقة الوسطى من بوركينا فاسو**، التي تضم أعداداً كبيرة من الأسر النازحة، ارتفع عدد الأطفال الذين عولجوا من سوء التغذية الحاد الوخيم في عام ٢٠٢٢ **بنسبة ٥٠٪ عن العام الذي سبقه**.

تحاصر الجماعات المسلحة قرى وبلدات بأكملها. فمثلاً، طُوقت بلدة جيبو في بوركينا فاسو منذ شباط / فبراير ٢٠٢٢، وأدى ذلك إلى حصار نحو ٣٥٠,٠٠٠ شخص، بينهم آلاف الأسر النازحة. وتعذّر على المزارعين والرعاة الاعتناء بحقولهم ومواشيهم. ويعتمد السكان على إمدادات الأغذية والمواد الأساسية الأخرى التي تلقيها الحكومة من الجو، أو على خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية.

وفي أو اخر عام ٢٠٢٢، وجدت بعثة تدعمها اليونيسف إلى بلدة جيبو أن خمسة فقط من أصل ٥١ مركزاً صحياً لا تزال تعمل في المنطقة، إلى جانب ثمانية مرافق تقدم الرعاية الصحية والغذائية. وأغلقت المدارس أبوابها، واقتصر التعليم على صفوف مؤقتة وبرامج تعليم إذاعية تدعمها اليونيسف. وأغلق سوق المدينة، لكن أكشاكاً قليلة على جانب الطريق لا تزال تفتح أبوابها لبيع الخضراوات والأخشاب. وشوهدت عشرات النساء يحتشدن أمام مركز البلدة لساعات طويلة طلباً للمساعدة .

وتعد جيبو إحدى مناطق بوركينا فاسو التي شهدت تصعيداً كبيراً للهجمات على منشآت المياه، وهو أسلوب يستهدف التهجير القسري للسكان المحليين.ودُمرت خزانات مياه.

وتعرضت ٥٨ نقطة توزيع مياه للهجوم في بوركينا فاسو في عام ٢٠٢٢، مقارنة مع ٢١ في عام ٢٠٢١ و٣ في عام ٢٠٢٠. وأُحرقت صهاريج نقل مياه مدعومة من اليونيسف، ودُمرت خزانات مياه.

واستهدفت الهجمات تخريب شبكات المياه — عبر قطع خطوط الكهرباء وتدمير المولدات أو اللوحات الكهربائية في محطات الضخ التي تغذي شبكات إمداد المياه في المناطق الحضرية — وإلحاق الضرر بمضخات المياه اليدوية ومنشآت التخزين. ويهدد المسلحون النساء اللواتي يقصدن نقاط تعبئة المياه بإطلاق أعيرة نارية تحذيرية. كما يسممون المياه بالوقود أو بجيف الحيوانات.

تركزت الهجمات في بوركينا فاسو بداية في المنطقة الساحلية، ثم امتدت إلى مناطق سنتر-نورد ونورد وبوكل-دي-موهون، وتركت عواقب وخيمة على الأطفال. وبسببها حُرم أكثر من ٨٣٠,٠٠٠ شخص، أكثر من نصفهم أطفال، من الحصول على مياه شرب مأمونة — وهو ضعف عدد الحاصلين على المياه بالمساعدات الإنسانية في الفترة نفسها.

© UNICEF/UN0752998/Dejongh

فرت حياة (١٣ عاماً) هاربة بعد مداهمة قريتها في منطقة تيلابيري في النيجر. «جمعوا القرية بأكملها في الساحة، وفرزوا النساء عن الرجال. ثم بدؤوا بقتل الذكور من الرجال والفتيان والأطفال — كباراً وصغاراً — على مرأى من الزوجات والأمهات والفتيات اللواتي تسمرن بلا حول ولا قوة. وتأكدوا من مقتل جميع الذكور، وأنذروا النساء بضرورة الرحيل. وبعد أن دفنت النساء أقاربهن، على نية الرحيل في الصباح، عاد القتلة وأعدموا بعضهن، بمن فيهن والدتي. وكنت قد دفنت للتو والدي وإخوتي وأعمامي. اختبأت مع نساء أخريات ثم هربنا إلى مانغايزي [موقع للنازحين]».

وتسبب الصراع بنزوح قرابة ٢,٧ مليون شخص من ديارهم إلى مخيمات النازحين أو إلى مجتمعات محلية مضيفة هشة في البلدان الثلاث. ففي بوركينا فاسو، تعرض ٨٪ من السكان للتهجير القسري. وأثناء موجات النزوح الجماعي في مالي، ارتفع عدد الأطفال المحرومين ذويهم أو من أي إشراف من البالغين.

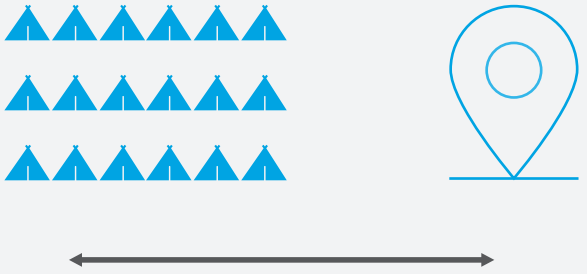

كما أن انعدام الأمن وموجات النزوح والهجرة في انتشار إلى ما يتجاوز منطقة الساحل الأوسط، مما يشكل خطراً على قرابة أربعة ملايين طفل في أربع دول في غرب منطقة الساحل الأفريقي: بنن وكوت ديفوار (ساحل العاج) وغانا وتوغو.

وبين كانون الثاني / يناير وأيلول / سبتمبر ٢٠٢٢، سُجلت ١٧٢ حادثة عنف، بما فيها هجمات شنتها جماعات مسلحة في المناطق الحدودية الشمالية للدول الأربع. وبات عرضة للخطر نحو ١٦٪ من السكان في بنن (الأشد تضرراً)، و١٣٪ في توغو، و١١٪ في كوت ديفوار (ساحل العاج). وثمة مخاوف من امتداد الخطر إلى دول مجاورة أخرى أيضاً.

إن أثر العنف المنتشر من منطقة الساحل الأوسط يتكشف في المجتمعات النائية ذات البنية التحتية الضعيفة والموارد الشحيحة، حيث يعاني الأطفال أصلاً من نقص فادح في الخدمات الأساسية الضرورية لبقائهم وحمايتهم. وتستضيف هذه المجتمعات الهشة جداً أعداداً متزايدة باطراد من الأسر الهاربة من النزاع المسلح في بوركينا فاسو.

لقد عبر الحدود أكثر من ٢٠,٠٠٠ مهجر قسرياً، أكثر من نصفهم من الأطفال، فارّين من بوركينا فاسو **في عام ٢٠٢٢.**

الخريطة ٣: **حركة اللاجئين والنازحين**، كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٢

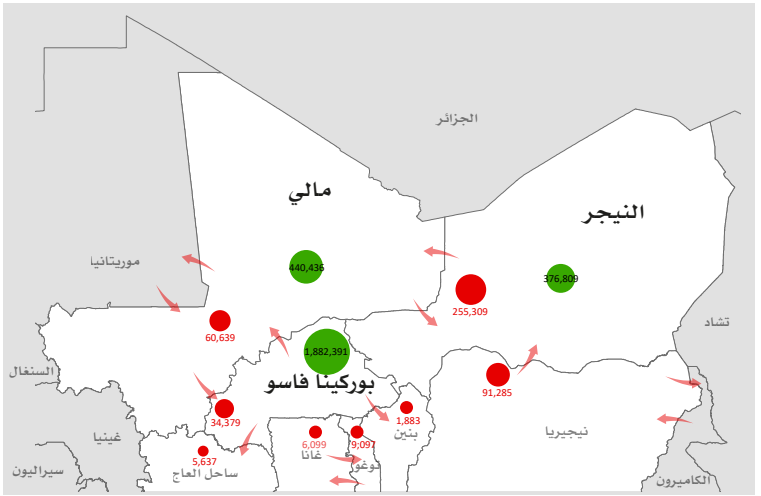

رموز الخريطة: تدفقات اللاجئين ● نازحون ● تدفقات اللاجئين

المصدر: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ويتواصل تجمع الأسر الهاربة من هناك على مشارف قرية سابيليغا في إقليم الشرق الأعلى من شمال غانا. والحالة مزرية، حيث تعيش معظم الأسر في أكواخ مكتظة من الطين أو الخشب أو القماش. وتقول زينبو إنها وأطفالها الخمسة يشعرون الآن بالأمان. «نحن لا نسمع هنا أصوات طلقات نارية».

ومع أن وتيرة الهجمات المسلحة في الدول الساحلية لا تزال منخفضة مقارنة بمنطقة الساحل الأوسط، إلا أن الظروف المتدهورة تذكرنا بما كان عليه الوضع في بوركينا فاسو في عام ٢٠١٨ — مما يشي باحتمالات مخيفة، إذ تواجه هذه الدولة الآن واحدة من أسرع حالات الطوارئ الإنسانية تفاقماً في العالم.

تسارع الاعتداء على قطاع التعليم

تعارض بعض الجماعات المسلحة التعليم الذي تديره الدولة، وتحرق المدارس وتنهبها، وتهدد المعلمين أو تختطفهم أو تقتلهم. وفي عام ٢٠٢٢، أُغلقت أكثر من ٨,٣٠٠ مدرسة في عموم منطقة الساحل الأوسط بعد استهدافها بشكل مباشر، أو فرار المعلمين، أو نزوح الأهالي، أو خوفهم الشديد من إرسال أطفالهم إليها. وأغلقت أكثر من خُمس مدارس بوركينا فاسو أبوابها، وتوقفت ٣٠٪ من مدارس منطقة تيلابيري في النيجر عن التدريس جراء انعدام الأمن.

وقال عمر مورو، مدير مدرسة فيها ٥٠٠ طالب وتدعمها اليونيسف في موبتي بوسط مالي، إن نحو خُمس طلاب مدرسته من النازحين والمهجرين. وإنه يضطر غالباً، هو والمعلمون، إلى تقديم دعم نفسي للأطفال الذين يعانون من الكرب النفسي لتحسين معنوياتهم وشعورهم بالأمان لمتابعة الدراسة.

وهو يخشى من تفاقم الأزمة. فقد تعرضت مدرسته للتهديد ثلاث مرات على وسائل التواصل الاجتماعي في العام الماضي. وقال: «عندما يعرف الأهل بذلك، لن يرسلوا أطفالهم إلى المدرسة». ورغم التهديدات، يواصل مورو والمعلمون أداء عملهم، الذي يعتبرونه واجباً والتزاماً. «عندما يراني الأطفال، يشعرون بالثقة والأمان. لكن إذا تغيبت عن المدرسة، فسيقولون: «لقد تعرضوا للتهديد! فالمدير لم يأت، والمعلمون لم يحضروا. وإذا ذهبنا إلى المدرسة، فإننا نغامر بحياتنا»

ويتفاقم أثر الاعتداءات على المدارس في الدول الساحلية من منطقة الساحل، مما يُذكّر مرة أخرى بالوضع في بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

في بنن وتوغو، كانت تسع مدارس في المناطق الشمالية في البلدين معطلة أو تم غلقها بسبب انعدام الأمن بحلول نهاية عام ٢٠٢٢.

فرت فوني سانوغو (١١ عاماً) من قريتها في كورو في وسط مالي. «في تلك الليلة، كنا جالسين في المنزل عندما جاء القتلة. صرخ الناس وتواروا في منازلهم وأغلقوا الأبواب. وعندما انتهى الهجوم، قال أبي وأمي أن علينا أن نرحل لأن الخطر داهم. وهذا ما دفعنا إلى القدوم إلى سيفاري».

«عندما جاء القتلة، حذروا الجميع بأن أي شخص يذهب إلى المدرسة سيُقتل. وهذا أخاف الجميع ومنعهم من الذهاب إلى المدرسة».

التحقت فوني، النازحة حالياً، بالمدرسة مع أطفال آخرين أجبروا أيضاً على الفرار من منازلهم بسبب أعمال العنف. وهي تحب الرياضيات والأولى في صفها، وتطمح أن تصبح عاملة إطفاء.

©UNICEF/Mali/2022/Hubbard

وتتزايد أيضاً أعداد الأطفال المهجرين من بوركينا فاسو في المدارس الواقعة في المناطق الحدودية الشمالية للدول الأربع. ففي كوت ديفوار (ساحل العاج)، يلتحق الأطفال المهجرون من بوركينا فاسو بالمدارس الابتدائية حتى دون وجود شهادة ميلاد.

وفي توغو، ساعدت اليونيسف أكثر من **٤٠٠ طفل** مهجرين من بوركينا فاسو على الالتحاق بالمدارس المحلية، بالإضافة إلى **١,٨٠٠ طفل من توغو** أُغلقت مدارسهم جراء انعدام الأمن.

© UNICEF/UN1394570/Dejongh

ومن بين ٢٤٣ طفلاً لاجئاً مسجلاً بشكل رسمي تتراوح أعمارهم بين ٥ و١٨ عاماً في تانغويتا شمال دولة بنن، **التحق فقط ٧٦ بالمدارس الابتدائية، وثلاثة بالمدارس الإعدادية، بينهم فتاة واحدة**، في أو اخر عام ٢٠٢٢. ومع أن التعليم مجاني، فإن معظم اللاجئين لا يستطيعون تحمل تكلفة الكتب أو اللباس المدرسي أو وجبات الغداء.

ويحتاج اللاجئون اليافعون الفارون من بوركينا فاسو إلى التعليم أو التدريب المهني. وبعضهم لم تطأ قدمه المدرسة منذ سنوات بعد إغلاق المدارس بسبب انعدام الأمن في ديارهم. وفي حين أن عدداً قليلاً من اللاجئين الشباب يقومون ببعض الزراعة، فإن معظمهم ليس لديهم ما يفعلونه على الإطلاق. وقال عامل اجتماعي في شمال بنن طلب عدم الكشف عن اسمه: «أنا قلق على الوضع الحرج لهؤلاء اليافعين، لإن عدم حصولهم على مساعدة عاجلة يعرضهم لخطر التجنيد [من قبل الجماعات المسلحة]. بينما تبقى الفتيات في المنزل عادة».

المناخ المتقلب يفاقم سوء التغذية

تتدلع الأزمة في منطقة الساحل الأوسط التي تعد من أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ وشح المياه على هذا الكوكب. إذ ترتفع فيها درجات الحرارة أسرع من المتوسط العالمي بمعدل ١,٥ مرة.

وينخفض منسوب المياه الجوفية، مما يتطلب زيادة عمق الآبار إلى ضعف ما كان عليه قبل عقد من الزمن. ويمنع التوسع العمراني والأسطح الإسفلتية والإسمنتية والتلوث البلاستيكي المياه من التغلغل في التربة. وتخلق موجات النازحين والمهجرين ضغطاً إضافياً، يثير توترات ومخاطر تهدد سلامة النساء والأطفال عند نقاط تعبئة المياه.

وفي الوقت نفسه، أدى ازدياد تقلب هطول الأمطار وشدتها إلى حدوث فيضانات قضت على معظم المحاصيل ولوثت إمدادات المياه الشحيحة أصلاً، وهي ظروف مثالية لتفشي الأمراض، كالتهاب الرئة الذي يصبح أشد فتكاً بعشر مرات بين الأطفال المصابين بسوء تغذية حاد.

وفي عام ٢٠٢٢، أدى أسوأ فيضان شهدته المنطقة منذ سنوات إلى تضرر ٣٨,٠٠٠ منزل أو تدميره في النيجر، التي تحتل المرتبة السابعة عالمياً على مؤشر اليونيسف لمخاطر المناخ على الأطفال، وهو مؤشر يستند إلى مدى انكشاف الأطفال على الصدمات المناخية والبيئية. ووصل منسوب المياه في نهر النيجر وسط مالي إلى مستويات غير مسبوقة منذ عام ١٩٦٧، حسب الوكالة الوطنية لإدارة الموارد المائية.

يتسبب تغير المناخ بحرمان الأسر من سبل عيشها. لقد فرت فتح باري وزوجها وأطفالها الأربعة إثر هجوم مميت على قريتهم في مالي، لكنها قالت إنها لن تستطيع العودة حتى لو استقر الوضع الأمني تماماً، بسبب جفاف التربة وقلة العشب الصالح لرعي الماشية وتكلفة العلف المرتفعة. وهي الآن تكسب المال من بيع التوابل والخضروات في مخيم النزوح الذي أصبح منزلها الجديد. تقول باري: «أرغب بالعودة، لكنني لا أستطيع في هذه الظروف. فكل ما أجيده هو رعي الماشية».

يتعرض الأطفال نتيجة الاكتظاظ والأوضاع غير الصحية في مواقع النزوح إلى خطر شديد ناجم عن مزيج قاتل من سوء التغذية والأمراض. وكشف أحدث مسح تغذية في مالي، نُشر في أيلول / سبتمبر ٢٠٢٢، أن معدل سوء التغذية الحاد في مخيمات موبتي للنازحين أعلى من معدلاته العالمية بنسبة ٢٣٪، وأعلى بكثير من عتبة الطوارئ البالغة ١٥٪. وقالت كاديدياتو كوني، وهي ممرضة في مركز صحي تدعمه اليونيسف في موبتي ويقدم خدماته للمجتمعات المضيفة والأسر النازحة، إنها شاهدت زيادة في حالات يشتبه أنها إصابات بالحصبة — التي قد تسبب وفاة الأطفال.

كما يتعرض شمال بنن إلى أنماط مناخية متقلبة جراء تغير المناخ تقضي على معظم المحاصيل، وتسبب شحاً في إمدادات المياه. وقالت طبيبة تعمل في مركز تغذية تدعمه اليونيسف إنها لم تشهد خلال ١٤ عاماً من عملها في المستشفى مثل هذا العدد الكبير من الأطفال الذين يحتاجون إلى علاج منقذ للحياة، والذي وصل إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عددهم في عام ٢٠٢٠؛ من ٢٥٠ حالة إلى أكثر من ٧٥٠ حالة في تشرين الأول / أكتوبر من عام ٢٠٢٢.

يصل إلى مركز التغذية أطفال بحالة سيئة جداً، وبينهم بعض المهجرين بسبب انعدام الأمن في بوركينا فاسو. حيث يعانون من هزال شديد يعد أكثر أشكال سوء التغذية فتكاً، بالإضافة إلى أمراض أخرى كالملاريا وأمراض الجهاز التنفسي وغيرها.

©UNICEF/Mali/2022/Hubbard

استطلاع التغذية في مالي ٢٠٢٢

عتبة الطوارئ

١٥ بالمئة

سوء التغذية الشديد

٢٣ بالمئة في مخيم موبتي للنازحين

ويُعطى الأطفال المصابون بالهزال الشديد حليباً علاجياً وأدوية وأغذية أخرى تقدمها اليونيسف، بينما يقوم فريق في المستشفى بإرشاد الأمهات إلى طريقة استخدام منتجات متوفرة محلياً في تغذية أطفالهن في المنزل، كفول الصويا وأوراق المورينغا الغنية بالعناصر الغذائية.

وتصل حالات سوء التغذية إلى ذروتها عادة خلال موسم الجفاف الذي يسبق موسم الحصاد، لكن هذه الذرى أسفرت خلال السنوات الثلاث الماضية عن تدفق مستمر لأطفال يعانون من هزال شديد، وفقاً للطاقم الطبي.

حالة طوارئ إنمائية حادة تفاقمها أزمة إنسانية

يموت الأطفال في بوركينا فاسو ومالي والنيجر من الجوع والمرض بمعدلات تعد بين الأكثر تسارعاً في العالم، وذلك قبل فترة طويلة من اندلاع الأزمة. ومنذ مطلع هذا القرن، تحتل الدول الثلاث مراتب ضمن أو بجوار أدنى ١٠ دول على مؤشر التنمية البشرية، وهو مؤشر مركّب يقيس متوسط العمر المتوقع والدخل والتعليم. ولا تزال حالة الطوارئ الإنمائية الحادة مستمرة، إلا أنها تتفاقم باطراد بفعل واحدة من أسرع الأزمات الإنسانية المتصاعدة في العالم.

واليوم، يعاني أكثر من نصف الأطفال بعمر ٦–٢٣ شهراً في منطقة الساحل الأوسط من نقص شديد في الأغذية، حيث تتكون معظم وجباتهم من مجموعتين غذائيتين فقط على الأكثر— وتتألف غالباً من الحبوب كالذرة أو الدخن مع قليل من الحليب.

إضافة إلى ذلك، يأتي الاعتداء على قطاع التعليم في منطقة لا تستطيع تحمل تكاليفه. فالمعدلات الوطنية لتسرب الأطفال من المدارس الابتدائية والثانوية في منطقة الساحل الأوسط مرتفعة للغاية، وتصل إلى ٥٠٪، وهي أعلى بكثير من معدلها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى البالغ ٢٩٪، وأكثر بثلاثة أضعاف من المعدل العالمي البالغ ١٦٪. وفي النيجر، ثلاثة أرباع التلاميذ الذين أنهوا التعليم الابتدائي لا يجيدون القواعد الأساسية للقراءة والكتابة والحساب.

ترتبط نتائج التعليم المتدنية بأعلى مستويات لزواج الأطفال ومعدلات الخصوبة في العالم. فثلاثة أرباع النساء بعمر ٢٠–٢٤ سنة في النيجر قد كن متزوجات أو في شراكة مدنية قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، وكذلك نصف النساء على الأقل في كل من بوركينا فاسو ومالي. وفي النيجر، يبلغ متوسط معدل إنجاب النساء سبعة أطفال.

لقد أحرزت الدول الساحلية المتضررة من انعدام الأمن الوافد من منطقة الساحل الأوسط تقدماً مطرداً في العقود الأخيرة في مجالات تحسين رفاهية الأطفال وخدماتهم الأساسية، ومساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الناشئة. لكن الأطفال الأكثر تضرراً من زحف أعمال العنف إلى مناطق الحدود الشمالية لبنن وكوت ديفوار (ساحل العاج) وغانا وتوغو، هم أصلاً في أدنى مستويات سلم التنمية، والأقل احتمالاً للتمتع بصحة وتغذية جيدة وتعليم مناسب، والأكثر احتمالاً للزواج المبكر.

© UNICEF/UNI313306/Coulibaly

تمكين الأطفال من تخطي مرحلة النزاعات والفقر

يحتاج أكثر من ١٠ ملايين طفل في منطقة الساحل الأوسط إلى مساعدة إنسانية في عام ٢٠٢٣؛ أي أكثر من ضعف عددهم في عام ٢٠٢٠.

إن حجم الأزمة في منطقة الساحل الأوسط، وزحفها المتزايد باتجاه دول غرب الساحل الأفريقي، يتطلب زيادة المساعدات الإنسانية الطارئة. كما يتطلب استثماراً مرناً طويل الأجل لتحقيق تنمية مستدامة تسهم في بناء السلام للمجتمعات المحلية، ولاسيما للأطفال. ويتطلب أيضاً زيادة الاستثمارات الموجهة لتوسيع نطاق توفر الخدمات الأساسية والحماية الاجتماعية التي تعالج الأسباب الكامنة للصراع وانعدام الأمن. ومن شأن معالجة هذه الأسباب الكامنة وتعزيز الخدمات الاجتماعية وتوقع الأزمات المساعدة في بناء مجتمعات قادرة على الصمود ومتماسكة اجتماعياً تسمح لأطفال هذه الدول بالتمتع بحقوقهم وتحقيق كامل إمكاناتهم.

© UNICEF/UN031594/Haro

تحث اليونيسف حكومات منطقة الساحل الأوسط ودول الساحل المتضررة، والشركاء الفنيين والماليين، على إعطاء الأولوية لزيادة توفير الخدمات والحماية بوصفهما مسارين للسلام والأمن، ولاسيما من خلال:

.1

تعزيز قدرات القوى العاملة المحلية التي تكون عادة أو ل المستجيبين أثناء الأزمات، وتستطيع الوصول دائماً إلى الأطفال، حتى في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

.2

إعطاء الأولوية للبرامج المجتمعية الداعمة للتغذية والصحة وحماية الأطفال وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية، على أن تشارك فيها برامج الاستعداد والتدريب على حالات الطوارئ، وتعزيز آليات حماية الطفل المجتمعية لتوقع المخاطر الجديدة والمتزايدة والمساعدة في منعها والتصدي لها. وتماشياً مع المبادئ الإنسانية، يجب أن يشمل الدعم الأطفال من جميع الإثنيات، وأن يستهدف الفئات الأكثر ضعفاً، ولاسيما الفتيات وذوي الإعاقة.

.3

توفير التعليم والتدريب وفرص كسب الدخل التي تعتبر ضرورية لحماية اليافعين وتحسين جودتها، ومنع الآليات السلبية والضارة في التكيف والبقاء، كالاستغلال الجنسي والعمل الخطر وزواج الأطفال والهجرة القسرية والتجنيد في صفوف الجماعات المسلحة.

.4

توسيع برامج شبكات الأمان الاجتماعي، كالإعانات النقدية، لحماية الأسر والأطفال من الفقر، ومساعدتهم في التغلب على العوائق المالية التي تمنعهم من الحصول على الخدمات والسلع، وبناء قدرتهم على الصمود. ويجب أن تمتلك الأنظمة الوطنية للحماية الاجتماعية القدرات اللازمة لضمان استدامة البرامج وتوسيعها عند حدوث الصدمات.

.5

تمكين المجتمعات المحلية، ولاسيما أندية اليافعين والشباب والمنظمات النسائية، من المساهمة الفعالة في تصميم البرامج وتنفيذها.

© UNICEF/UN0543471/Diarassouba

يجب أن تلتزم جميع أطراف النزاع أخلاقياً وقانونياً بحماية الأطفال والبنى الأساسية التي يعتمدون عليها في البقاء والحماية والتعليم.

تدعو اليونيسف جميع الأطراف إلى توفير حماية أفضل للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ويتضمن ذلك معاملة المرتبطين منهم أو المشتبه بارتباطهم بجماعات مسلحة من غير الدول، على أنهم ضحايا وناجون، والإسراع في نقل المحتجزين إلى عهدة السلطات المدنية والجهات المعنية بحماية لطفل.

تدعو اليونيسف جميع القوات العسكرية والجماعات المسلحة من غير الدول إلى احترام الحيز الإنساني، وتمكين الوصول الآمن والمستدام للمساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين.

تدعو اليونيسف جميع أطراف النزاع إلى الدخول في حوار مع الأمم المتحدة لوضع وتنفيذ خطط عمل تهدف إلى وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها نهائياً، وضمان محاسبة مرتكبيها.

تدعو اليونيسف الأطراف المعنية، التي تستثمر في أنشطة الأمن والاستقرار والعمل الإنساني والإنمائي، إلى توجيه أنشطتها ونُهجها نحو رعاية المصالح الفضلى للطفل واحترام القانون الدولي الإنساني وحماية المجتمعات المحلية المهمشة. وتحث اليونيسف الجهات المانحة على زيادة الاستثمار والاهتمام بدعم أنشطة العمل الإنساني والإنمائي، ولاسيما الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية الأساسية. ويجب توسيع نطاق الخدمات المراعية للعمر والجنس، ولاسيما للناجين من العنف الجنسي، وكذلك برامج التعافي وإعادة الإدماج.

© UNICEF/UN0640841/Dejongh

© UNICEF/Mali/2022/Hubbard

لا تزال برامج المساعدة الإنسانية عموماً في منطقة الساحل الأوسط تعاني من عجز مزمن وخطير في التمويل. **ففي عام ٢٠٢٢، تلقت اليونيسف ثلث التمويل المطلوب لمساعدة منطقة الساحل الأوسط البالغ ٣٩١ مليون دولار.** وتلقت أكثر قليلاً من ربع التمويل المطلوب لمساعدة بوركينا فاسو البالغ ١٨١ مليون دولار. **وتلقت ٦٪ من التمويل المطلوب لبرامج حماية الطفل في حالات الطوارئ في النيجر.** وفي مالي، تلقت أقل من ربع التمويل المطلوب لبرامج التعليم والصحة.

إذا أرادت منطقة الساحل الأوسط أن تتغلب على أزماتها المزمنة، ودول الساحل أن تمنع نشوب حالة طوارئ وشيكة، فيجب عليها تمكين جيل الأطفال الحالي من تخطي مرحلة العنف والفقر، بدعم كامل من المجتمع الدولي. ولتحقيق ذلك، تحتاج المنطقة حالياً وعلى المدى الطويل إلى موارد مرنة تسمح ببناء القدرة على الصمود والتماسك الاجتماعي وعدم الاقتصار على الحلول المنقذة للحياة في حالات الطوارئ.

تدعو اليونيسف المجتمع الدولي إلى توفير تمويل كاف وطويل الأمد ومرن، وإعطاء الأولوية للعمل الاستباقي والتأهب للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، لدعم برامج مساعدة قوية في ظروف متقلبة ومتزايدة الهشاشة.

يعاني بعض الأطفال الأكثر ضعفاً على هذا الكوكب من الآثار الأكثر وحشية للنزاعات المسلحة وتغير المناخ. وهم بأمس الحاجة إلى دعم عاجل لمواجهة الصدمات الوشيكة وتخفيف آثارها، كما يحتاجون إلى خيارات وفرص أفضل لبناء المستقبل الذي يتطلعون إليه. فحياتهم ومسار دولهم باتت على المحك.

الجدول ١: تمويل **العمل الإنساني لمنطقة الساحل الأوسط** ٢٠١٩–٢٠٢٢

بوركينا فاسو

العمل الإنساني من أجل الأطفال	
٢٠١٩	٪٥٣ — ٢٥,١٩١,٢٢٦ دولار
٢٠٢٠	٪٣٤ — ٣٣,٦٦٦,٧٣٦ دولار
٢٠٢١	٪٢٣ — ٣٦,٣٩٨,٦٣٩ دولار
٢٠٢٢	٪٢٨ — ٥٠,٧٨٧,٠٥٥ دولار

خطة الاستجابة الإنسانية	
٢٠١٩	٪٥١ — ٩٤,٩٠٠,٠٠٠ دولار
٢٠٢٠	٪٦١ — ٢٥٧,٩٠٠,٠٠٠ دولار
٢٠٢١	٪٤٩ — ٢٩٧,٢٦٣,١٠٠ دولار
٢٠٢٢	٪٣٨ — ٣٠٥,١٠٠,٠٠٠ دولار

مالي

العمل الإنساني من أجل الأطفال	
٢٠١٩	٪٣٩ — ١٨,٤٤٠,٢٠٣ دولار
٢٠٢٠	٪٤٨ — ٢٤,٨٩٧,٥٩٧ دولار
٢٠٢١	٪٥٤ — ٦٣,٧١٩,٠٤٦ دولار
٢٠٢٢	٪٤٥ — ٥٧,٢٣٨,٣٧٠ دولار

خطة الاستجابة الإنسانية	
٢٠١٩	٪٥١ — ١٦٦,٢١٢,٠٠٠ دولار
٢٠٢٠	٪٤٩ — ٢٣٠,٥٠٠,٠٠٠ دولار
٢٠٢١	٪٤٠ — ٢٢٣,١٠٠,٠٠٠ دولار
٢٠٢٢	٪٣٨ — ٢٥٩,٩٠٠,٠٠٠ دولار

النيجر

العمل الإنساني من أجل الأطفال	
٢٠١٩	٪٥٨ — ٢٦,٧٣٨,٠٤٣ دولار
٢٠٢٠	٪٥٤ — ٣٣,٤٥٣,٥٠٧ دولار
٢٠٢١	٪٤٢ — ٤٢,٥٢٩,٥٥٤ دولار
٢٠٢٢	٪٣٠ — ٢٤,٩٣٥,٤١٣ دولار

خطة الاستجابة الإنسانية	
٢٠١٩	٪٥٨ — ٢٢١,٠٤٨,٧٠٠ دولار
٢٠٢٠	٪٧٣ — ٣٧٨,١٠٠,٠٠٠ دولار
٢٠٢١	٪٤٠ — ٢٠٧,٦٠٠,٠٠٠ دولار
٢٠٢٢	٪٦٠ — ٣٢٩,٧٠٠,٠٠٠ دولار

النقص في التمويل (المتطلبات - المتحصل عليه) — التمويل

© UNICEF/UN0613213/Dejongh

عمل اليونيسف

في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، تمتلك اليونيسف قدرات عمل كبيرة قوامها نحو ٥٨٠ موظفاً يعملون في ٣ مكاتب قطرية و١٢ مكتباً فرعياً، يوجد بعضها في أشد المناطق اضطراباً.

وتسعى المكاتب القطرية لليونيسف في كل من بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار (ساحل العاج) إلى توسيع حضورها، والاستثمار في التأهب لحالات الطوارئ. وتقوم المكاتب الأربعة جميعها بتوسيع نطاق البرامج في المناطق المتضررة، بالتعاون مع السلطات والمجتمعات المحلية والشركاء من المنظمات غير الحكومية.

ومع تزايد الاحتياجات والقيود المفروضة على الوصول نتيجة انعدام الأمن، أصبحت أولويات اليونيسف على الشكل التالي:

ضمان استمرارية الخدمات

ضمان استمرارية الخدمات عن طريق الاستثمار في بناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية التي تعد أكثر دراية بالاحتياجات، وفي الموقع الأنسب لضمان وصول دائم إلى الأطفال. وتشمل المعلمين والعاملين في مجال الصحة والحماية والعاملين الاجتماعيين، الذين يستطيعون مثلاً التعرف فوراً على الأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم أو الضعفاء لأسباب أخرى، وتسهيل الدعم الفوري والمناسب، والمواظبة على رعايتهم.

تشمل مجالات التدريب المحددة الوقاية من سوء التغذية أو لاً وتشخيصه وعلاجه، وتقديم الرعاية الصحية الأساسية، ووسائل منع العنف وتوفير الرعاية للناجين. وتيسر العقود المبرمة مع المؤسسات المحلية إمكانية الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية في المناطق التي يتعذر الوصول إليها، بينما ينضم الأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة إلى صفوف تعليم مؤقتة وبرامج تعليمية عبر الإذاعة.

في عام ٢٠٢٢، تمكن مكتب اليونيسف في مالي، بالتعاون مع شركائه المحليين، من تطعيم أكثر من ٣٨٥,٠٠٠ طفل ضد الحصبة، أي نحو ضعف العدد المخطط له للعام بأكمله. كما قدمت اليونيسف بالتعاون مع شركائها في النيجر العلاج المنقذ للحياة لأكثر من ٤٠٠,٠٠٠ طفل يعانون من سوء تغذية حاد. وفي بوركينا فاسو، دعمت اليونيسف برامج التعليم والمهارات الحياتية لأكثر من ٧٤٠,٠٠٠ طفل منقطعين عن الدراسة بواسطة برامج رسمية وغير رسمية، من بينها برامج تعليمية عبر الإذاعة، ودربت أكثر من ٨٠ شريكاً محلياً على المبادئ الإنسانية والتقييمات متعددة القطاعات في أعقاب الصدمات، كالهجمات المسلحة.

تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة

يتضمن ذلك العمل مع جميع أطراف النزاع، ووضع خطط عمل قابلة للقياس لوقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنعها، بالإضافة إلى اعتماد بروتوكولات خاصة بمعاملة الأطفال المحتجزين لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة وتسليمهم إلى السلطات المدنية، على غرار التي وقعتها بوركينا فاسو ومالي والنيجر.

تقدم اليونيسف بالتعاون مع شركائها رعاية مكثفة تدوم أشهراً عدة للأطفال المحررين من قبضة الجماعات المسلحة أو الذين عانوا من انتهاكات أخرى لحقوقهم، وتدعم إعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. كما تقوم بعمليات لم شمل للأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم، أو توفر لهم رعاية بديلة مناسبة.

وفي عام ٢٠٢٢، تمكنت اليونيسف بالتعاون مع شركائها من الوصول إلى أكثر من ٤٤٠ طفلاً تم تحريرهم من القوات أو الجماعات المسلحة في مالي، ووفرت لهم الحماية أو إعادة الإدماج. كما تمكنت من لم شمل أكثر من ٢,٠٠٠ طفل من غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم مع أسرهم أو توفير رعاية بديلة مناسبة لهم، بزيادة ١,٢٠٠ طفل عن المتوقع للعام بأكمله.

لقد تمكنت حملات المناصرة والحشد المنتظمة، إلى جانب تدريب أفراد من الجيش والسلك القضائي، من إحداث تحول حقيقي في التعامل مع الأطفال المتورطين في النزاعات المسلحة باعتبارهم ضحايا وناجين، وليسوا مقاتلين بالغين. وتزداد بانتظام نسبة تسليم الأطفال الذين يؤسرون في العمليات العسكرية إلى الجهات المعنية بحماية المدنيين.

© UNICEF/UN0535974/Dejongh

ومع تزايد الاحتياجات والقيود المفروضة على الوصول نتيجة انعدام الأمن، أصبحت أو لويات اليونيسف على الشكل التالي:

تقديم خدمات ملائمة لظروف النزاعات وتغير المناخ

تقديم خدمات ملائمة لظروف النزاعات وتغير المناخ، مثل أنظمة لتخزين المياه واللقاحات تعمل بالطاقة الشمسية وتضمن استمرارية الخدمة، رغم الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي. وتتمتع أنظمة المياه الجديدة بحجم تخزين كبير وصنابير متعددة، وتقلل من التوترات والمخاطر التي تهدد السلامة، لأنها تزيد كمية المياه المتاحة وتخفض الوقت اللازم لاستجرارها. كما تختصر الثلاجات الجديدة الوقت الذي كان يُستهلك في الحفاظ على اللقاحات أثناء انقطاع التيار الكهربائي. وكلاهما يحقق وفورات كبيرة في التكلفة.

ففي مالي، أنشأت اليونيسف بالتعاون مع مقاولين محليين ١٦٤ منظومة مياه تعمل بالطاقة الشمسية، وتوفر المياه لأكثر من ٣٧٠,٠٠٠ شخص منذ عام ٢٠٢١. وأُقيمت غالبيتها في المناطق الشمالية والوسطى المتضررة من النزاع وشح المياه. وعلى حدود كوت ديفوار (ساحل العاج) مع بوركينا فاسو، قامت اليونيسف بإصلاح المضخات اليدوية وحفر آبار جديدة وتركيب مضخة تعمل بالطاقة الشمسية لخدمة المجتمع المحلي والمدرسة والمركز الصحي والمركز الحدودي لمراقبة الصحة في لاليرابا.

إشراك الشباب وتزويدهم بالمهارات

إشراك الشباب وتزويدهم بالمهارات اللازمة لتحسين الرعاية وزيادة فرص العمل وبناء السلام في مجتمعاتهم المحلية. وهذا يؤدي إلى تمكين الشباب وجعلهم جزءاً من الحل بانخراطهم الفعال في تصميم البرامج وتنفيذها بصفتهم وكلاء تغيير، بدءاً من إيجاد طرق لتذليل على عقبات الوصول، وحتى التأكد من تسجيل الأسر لأطفالها عند الولادة ورصد حالة التغذية واللقاحات.

ففي بنن، خضع أكثر من ٤,٧٠٠ يافع يعيشون في مناطق الحدود الشمالية لتدريب على تثقيف الآخرين وتقديم معلومات موثوقة عن زواج الأطفال والحمل المبكر والتحرش والاعتداء الجنسيين، فضلاً عن تقديم إرشادات بشأن طلب المساعدة. وتم تحديد أكثر من ٤٥٠ شاباً من الفئات الضعيفة جداً على أنهم معرضون لخطر التجنيد، وقُدّم لهم تمويل أو لي وتدريب مهني ومعدات تساعدهم في إنشاء مشروعات وتعاونيات خاصة بهم.

وفي كوت ديفوار (ساحل العاج)، نفذّت اليونيسف — بالتنسيق مع البرنامج الاجتماعي للحكومة — برامج لتعزيز القدرة على الصمود في شمال شرق البلاد، ومنها تشجيع «السفراء الشباب من أجل السلام» والحوارات بين الأجيال. واستطاع ١٠٠ من الشباب المدربين الوصول إلى أكثر من ٤,٠٠٠ يافع وشاب آخر.

© UNICEF/Mali/2022/HubBard

إيصال الإمدادات المنقذة للحياة

إيصال الإمدادات المنقذة للحياة بأي وسيلة ممكنة إلى المناطق صعبة الوصول — سواء عن طريق الجو أو خدمات النقل المحلية أو القوارب أو حتى الدراجات ثلاثية العجلات. وفي عام ٢٠٢٢، تمكنت آلية «الاستجابة السريعة وقدرة المجتمع على الصمود» التابعة لليونيسف بالتعاون مع الشركاء المحليين في بوركينا فاسو من الوصول إلى قرابة ٢٠٠,٠٠٠ شخص في مناطق لا يمكن الوصول إليها إلا بصعوبة بالغة. وقدمت اليونيسف في النيجر إمدادات طوارئ إلى أكثر من ٦٠,٠٠٠ شخص نزحوا بسبب انعدام الأمن أو الفيضانات. كما بذلت اليونيسف جهوداً استباقية لتشجيع الإنتاج المحلي للأطعمة الغنية بالعناصر الغذائية والتأثير على السوق لتخفيف الاعتماد على سلاسل الإمداد الخارجية.

لمزيد من المعلومات
يرجى الاتصال:

نيكولا بينيت (**Nicola Bennett**)
المستشارة الإقليمية للطوارئ
مكتب اليونيسف الإقليمي
في غرب ووسط إفريقيا
بريد: **nbennett@unicef.org**

جون جيمس (**John James**)
مختص تواصل (الطوارئ)
مكتب اليونيسف الإقليمي
في غرب ووسط إفريقيا
بريد: **jjames@unicef.org**

يونيسف
لكل طفل